المواطنة والعمل الجمعوي

Citizenship and associative action

رقيق عبد الله[1] ، عثماني نعيمة[*] [2]

[1] جامعة الوادي، مخبر التنمية الاجتماعية وخدمة المجتمع(الجزائر)، abdallahreguig45@gmail.com
[2] جامعة د مولاي الطاهر سعيدة (الجزائر)،naima.otmani@univ-saida.dz

تاريخ الاستلام:16-11-2021 تاريخ القبول: 26-12-2021 تاريخ النشر : 30-12-2021

ملخص: أفرز الفكر الحديث مجموعة من المفاهيم الحضارية والحديثة في مقدمتها مفهوم المواطنة، هذا النتاج الفكري الإنساني النابع من تراكمات منجزات حضارية لأساليب الحياة العصرية هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد العمل الجمعوي الذي اصبح يحظى بأهمية كبيرة خصوصا في الآونة الاخير جراء جائحة كورونا، حيث شهد المجتمع تكافل كبير وكان لمختلف جمعيات المجتمع المدني فعالية على المستوى الميدان حتى وإن تعددت أشكالها وأنواعها و تباينت مستويات الاداء لكل منها.

ومن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول فك شفرات المواطنة من خلال ضبط مفهومها، وكيف يمكن تجسيدها في ظل العمل الجمعوي.

الكلمات المفتاحية: المواطنة، التطوع ، العمل الجمعوي

Abstract: Modern thought has produced a set of civilized and modern concepts, foremost of which is the concept of citizenship, this human intellectual product stemming from the accumulation of civilized achievements for this modern way of life on the one hand, and on the other hand we find the collective work that has become of great importance, especially in the recent times as a result of the Corona pandemic, where he witnessed Society is a great interdependence, and the various civil society associations were effective at the field level, even if their forms and types varied, and the performance levels for each of them varied.

Through this research paper, we will try to decipher the codes of citizenship by adjusting its concept, and how it can be embodied in the light of collective action.

Keywords:; Citizenship, volunteering, associative work

[*] المؤلف المراسل.

1- مقدمة:

تعد المواطنة عنصراً أساسياً وعاملا قيما في عملية توطيد العلاقات الاجتماعية بين مكونات المجتمع المتعددة، فهي تجسد مبدأ المساواة أمام القانون في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين بغض النظر عن خلفياتهم الدينية والسياسية والثقافية ...الخ.

فالمواطنة تعتمد تكريس احتوائية السيادة الوطنية النابعة من وحدة مقومات ورموز وطن واحد كذلك لا يتعارض مع انتمائية قومية ما.

فهي تسعى جاهدة إلى رفع الخلافات والاختلافات الواقعة بين مكونات المجتمع والدولة في سياق التدافع الحضاري، وتذهب إلى تدبيرها في تأسيس إطار حواري بناء يسمح من تقوية لحمة المجتمع وتعلق المواطن بوطنه ودولته.

والمواطنة كصرح ساهمت في تفعيل حق الانتماء في المجتمع وهو الآلية الناجعة للحد من الفتن والصراعات الطائفية والعرقية والجنسوية في أي مجتمع ... متبنية حق المساواة وعدم التمييز. فمفهوم المواطنة في واقعيته يؤسس لنشوء دولة الإنسان، تلك الدولة المدنية التي تمارس الحياد الايجابي تجاه قناعات ومعتقدات وأيديولوجيات مواطنيها.

2- مفهوم المواطنة:

قبل الولوج في تفكيك مفهوم المواطنة فلا بد من التطلع إلى المنظور الذي تبدو فيه كلمة "المواطنة" ليست جديدة على قواميس اللغة والسياسية والعلوم الإنسانية كافة، بل تأتي في هذه القواميس كلمة متجددة، تستوعب التقلبات السياسية والعقائدية التي يعرفها العالم باستمرار، تمتد في المفاهيم السياسية والعقائدية والحقوقية، وتؤثر في السياسات والتوجهات والاستراتيجيات الوطنية والدولية.

.المواطنة لغة: يعود الأصل اللغوي للمواطنة إلى كلمة الوطن:

أي المنزل الذي تقيم به، وهو موطن الإنسان ومحله، ووطن بالمكان وأوطن أقام، وأوطنه: اتخذه وطن. يقال: أوطن فلان أرض كذا وكذا أي اتخذها محلا ومسكنا يقيم فيها. وأوطن الأرض ووطنها توطين واستوطنها أي اتخذتها وطنا. حسب ابن منظور في لسان العرب وقد أفاد المنجد في اللغة والأعلام من هذه المعاني ونقلها في قوله: وطن نفسه على الأمر وللأمر: هيأها لفعله وحملها عليه، واستوطن البلد: اتخذه وطنا، والوطن: جمعها أوطان: منزل إقامة الإنسان ولد فيه أو لم يولد. المواطن الذي نشأ معك في وطن واحد أو الذي يقيم معك فيه. والمواطنة آتية من مزيد وطن بالألف "واطن"، والذي يعني الموافقة والمصادقة على الأمر. ولفظة مواطنة على صيغة "مفاعلة" وهي للمطاوعة والمشاركة (علي خليفة الكواري،2001).

.المواطنة اصطلاحا:

أما المواطنة في المستوى الاصطلاحي، فقد تعددت الرؤية حول مفهوم المواطنة فمنهم من رأى أنها المساواة في الحقوق والواجبات بين أبناء الوطن الواحد، ومنهم من رأى أنها خلق المواطن الصالح، وآخرون قالوا إن المواطنة هي رديف للديمقراطية.

ومنهم من رأى حقه المشروع في إدارة شؤون الدولة والمشاركة السياسية وحق تقرير المصير. وما لا يختلف عليه أثنان أن المواطنة هي جملة من القيم المعيارية التي تمثل حق الإنسان في الحياة الآمنة الكريمة، وفي العدالة والمساواة في الحقوق الاجتماعية لكل فرد في المجتمع، بصرف النظر عن جنسه أو دينه أو مذهبه، وكذا حقه في التعبير عن رأيه، وانتخاب من يمثله على قمة السلطة السياسية في وطنه. أما من الوجهة القانونية فالمواطنة لها علاقة بالجنسية، وحسب هذا التعريف هي حيازة جنسية دولة ما، سواء أكانت أصلية أو مكتسبة، والتمتع بكل الحقوق والحريات المدنية والسياسية (محمد محفوض، 2006).

أما في مواثيق القانون الدولي: يستخدم مصطلح المواطنة، بالموازاة مع مصطلح الجنسية بالتبادل في ما بينهما، خاصة حين يتم الحديث عن منح الأشخاص الحق في حماية دولة ما، إلى جانب حقوق سياسية ومدنية أخرى، وخاصة منها التي تشكل ركنا أساسيا في هوية الفرد/ الإنسان.

ويمكن تعريف المواطنة الحيوية أو العضوية في هذا القانون بأنها لها الحق في الحصول والتمتع بالحقوق بصورة عادلة. (عبد الحسين شعبان، 2008)

وعلى صعيد القواميس السياسية يرتبط مصطلح المواطنة موضوعيا بمصطلحات: الوطن، المواطن، الوطنية، وهو ما يجعل المواطنة إطارا جامعا لتفاعل المواطن مع وطنه، ولعلاقة المواطنين في ما بينهم ضمن الدائرة الوطنية للدولة.

وفي صرح كينونة الفكر العربي المعاصر: تعني المواطنة إعادة بناء الذات من أعمق الأعماق، وتعني إعادة هندسية الكينونة العربية من أجل أن يكون العربي جزءا من المواطنة العالمية، شريطة أن تنطلق هذه المواطنة من الخصوصية العربية، ومن الهوية العربية نحو الإنسانية المشتركة الواحدة*.

وإسلاميا تحديد مفهوم المواطنة تتشكل ملامحه ضمن المحددات الفكرية الأربعة التالية:

. المساواة في الحقوق والواجبات أمام قضاء نزيه يحترم الكرامة الإنسانية.

. إعلاء قيمة الحرية، وتطبيق مبادئ وقواعد الحريات العامة والخاصة، حريات التملك والتنقل، حرية التعبد، حرية المعتقد.

. الهوية الوطنية الواحدة تتبلور في اللغة الواحدة، الرموز الوطنية ...الأعراف والعادات المتوارثة في العلاقات الاجتماعية.

. التنمية الشاملة في إطار العدالة، تنمية الموارد البشرية والمادية في إطار التقدم الثقافي والعلمي.

وبذلك تكون هذه المحددات الفكرية الأربعة قد ركزت صياغتها للمواطنة على محورين، هما (الحرية والعدالة، وهو ما يجعل دولة الأفراد في الإسلام دولة للمواطنين) (الحسين بن طلال، 2008)

كما عرفت دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنها "عالقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العالقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة، والمواطنة تدل ضمناً على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات. وهي على وجه العموم تسبغ على المواطنة حقوقاً سياسيةً مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة.

وقد عرفتها موسوعة كولير الأمريكية: بأنها أكثر أشكال العضوية اكتمالاً في جماعة سياسية ما(الكواري علي،147: 2001) ، أما الموسوعة العربية العالمية فإنها تعرف المواطنة على أنها: اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن. (الموسوعة العربية العالمية، 311: 1996)

وفي قاموس علم الاجتماع تم تعريفها على أنها: مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة عن طريق القانون.(محمد غيث، 56: 1995)

المواطنة هي شعور الفرد بالانتماء إلى جماعة اجتماعية لها ثقافة وتاريخ ومصير مشترك، ويُنظم هذا الشعور اجتماعيا وقانونيا وسياسيا، ويساهم الفرد من خلال هذا الانتماء بشكل فاعل في الحياة الاجتماعية.

اقترن مفهوم المواطنة أو ما يدل عليه من مصطلحات عبر التاريخ بإقرار المساواة للبعض أو للكثرة من المواطنين، على حد وصف (روبرت دال) للممارسة الديمقراطية الراهنة. (علي خليفة الكواري، 77: 2004)

وتعد المواطنة أوسع مدى من منطوق الكلمة، فالمواطنة مشتقة من الوطن وما دام الوطن هو القضية وهو الأصل، فإن كلمة المواطنة يحتويها إطار أوسع وهو الدولة الوطنية. (عاطف الغمري،2007:131.)

ولقد اقترن مفهوم المواطنة بحركة النضال الإنساني من أجل العدل والمساواة والإنصاف، وكان ذلك قبل أن يستقر مصطلح المواطنة وما يقاربه من مصطلحات في الأدبيات السياسية والفكرية والتربوية، وتصاعد النضال وأخذ شكل الحركات الاجتماعية منذ قيام الحكومات الزراعية في وادي الرافدين مرورا بحضارة سومر وأشور وبابل وحضارات مصر والصين والهند وفارس، وأسهمت تلك الحضارات وما انبثق عنها من إيديولوجيات سياسية في وضع أسس الحرية والمساواة تجاوزت إرادة الحكام، فاتحة بذلك أفاقا رحبة لسعي الإنسان لتأكيد فطرته وإثبات ذاته وحق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات. (أحمد صدقي الدجاني،147: 1999)

أما في أوروبا فيرى علي خليفة الكواري أن ثلاثة تحولات كبرى متكاملة حدثت ساهمت في إرساء مبادئ المواطنة في الدولة القومية المعاصرة وهي:

بروز الدولة القومية نتيجة صراع الملوك مع الكنسية الذي انتهى بتبعية كل رعية لملكهم ومذهبه الذي اتبعه في إطار المجتمع الذي تقوم فيه دولته بقوميتها وتاريخها وثقافتها المتميزة.

المشاركة السياسية التي كانت نتيجة الحاجة المتبادلة بين الدولة وشعبها، وما نتج عنها من الاعتراف بحقوق متبادلة وتشارك في العمل السياسي والإشراف على حركته.

حكم القانون: حيث انتشرت في الدولة القومية التي تشكلت صياغة القوانين التي تنظم العلاقات الاجتماعية واستمر إصدار هذه القوانين تلبية لحاجات تلك المجتمعات وانتقل إصدار هذه القوانين بعد ذلك أما تدريجيا –كما في بريطانيا– أو ثوريا كما في فرنسا وأمريكا إلى الشعب الذي أصبح مصدر السلطات والتشريع حيث مثَّل ذلك قمة (المواطنة). (علي خليفة الكواري ، 66: 2004)

ولقد اجتهد بعض علماء الاجتماع في حصر صور المواطنة الجديدة التي أبرزتها التطورات العالمية الراهنة ومن أبرزهم جون يوري أستاذ علم الاجتماع في جامعة لانكستر في بريطانيا، وله دراسة مهمة منشورة عن العولمة والمواطنة، جاء فيها إن هناك صورا جديدة ابتدعت للمواطنة وهي:

. المواطنة الايكولوجية: وهي تتعلق بحقوق والتزامات "مواطن الأرض".

. المواطنة الكوزموبوليتانية: وهي تعني كيف ينمي الناس اتجاها إزاء المواطنين الآخرين والمجتمعات والثقافات الأخرى عبر الكوكب.

. المواطنة المتحركة: وهي تعني بالحقوق والمسؤوليات للزوار، لأماكن أخرى ولثقافات أخرى. (السيد يسين،68: 2005)

كما إن هناك مستويات للشعور بالمواطنة نذكر منها:

. شعور الفرد بالروابط المشتركة بينه وبين بقية أفراد الجماعة كالدم والجوار والوطن وطريقة الحياة بما فيها من عادات وتقاليد ونظم وقيم وعقائد ومهن وقوانين وغيرها.

. شعور الفرد باستمرار هذه الجماعة على مر العصور، وأنه مع جيله نتيجة للماضي وأنه وجيله بذرة المستقبل.

. شعور الفرد بالارتباط بالوطن وبالانتماء للجماعة، أي بارتباط مستقبله بمستقبلها وانعكاس كل ما يصيبها على نفسه، وكل ما يصيبه عليها.

. اندماج هذا الشعور في فكر واحد واتجاه وحركة واحدة.(رضوان أبو الفتوح،127: 1960)

ومعنى ذلك إن مصطلح المواطنة يستوعب وجود علاقة بين الدولة أو الوطن والمواطن وإنها تقوم على الكفاءة الاجتماعية والسياسية للفرد. كما تستلزم المواطنة الفاعلة توافر صفات أساسية في المواطن تجعل منه شخصية مؤثرة في الحياة العامة، والقدرة على المشاركة في السياسة واتخاذ القرارات.

3-العمل الجمعوي:

الجمعية كتنظيم اجتماعي: التنظيم الاجتماعي بلغة جورج لاباساد، هو وحدة اجتماعية مصطنعة، أي مؤسسة اجتماعية وثقافية أبدعها الإنسان لحاجاتها ويأخذ مفهوم التنظيم دلالتين في نظر جورج لاباساد: فهو يشير من جهة إلى مجموعات عملية مثل المصانع، النقابات، الجمعيات المختلفة: أي الجمعيات التي تتبع أهدافها مثل إنتاج الخيرات أو توزيعها، تكوين الناس أو تدبير ترفيههم...إلخ.

والملاحظ أن هذا المعنى ينطبق على الجمعيات باعتبارها كيانا عمليا، ينتجه أفراد من أجل تحقيق أهداف معينة، ويشير التنظيم من جهة أخرى إلى السلوكات الاجتماعية وبعض السيرورات الاجتماعية المتمثلة في: فعل تنظيم هذه الأنشطة المتنوعة، والوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف الجماعية (الإنتاج، التربية، التوزيع...)، وإدماج أعضاء متعددين داخل وحدة منسجمة، كما يرى جورج لاباساد بأن التنظيم هو عبارة عن سلوك اجتماعي موجه لتحقيق أهداف محددة، لكن ما أن ينشأ التنظيم، حتى تنبثق داخله ميكانيزمات خاصة، تعبر عن حاجاته ولا سيما الحاجة إلى أن يحافظ على ذاته.

يتنامى دور الجمعيات مع ازدياد الحاجة إلى انخراط جهات إضافية في مهام وبرامج التنمية لا سيما بعد قصور الدولة وأجهزتها ومواردها عن تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأفراد، ولما كانت هذه الاحتياجات حق من حقوقهم، وباتت تلبيتها ملحة وضرورية لتأمين الأمن الإنساني والاستقرار الاجتماعي، كان لا بد من توسيع المجال أمام جمعيات المجتمع المدني لتصبح "شريكا" في عملية التنمية للاستفادة من مواردها البشرية والمادية ومن الخيرات التي تكتنزها.

إن الفعل الجمعوي اليوم أضحى مقترنا بالفعل التنموي والحديث عن أي استراتيجية تنموية إلا ويتم استذكار الدور الذي يمكن أن تؤديه الجمعيات. فالبعض يرى فيها أنها بمثابة "فاعل اجتماعي والفاعل في قلب هذا الإطار التحليلي الذي يقترحه Grozier و friedberg فهو قد يكون أفراد أو مجموعات يمتلك قدرات تمكنه بهذا القدر أو ذاك على تحديد أهدافه له موارد قادر على تعبئتها من أجل تحقيق تلك الأهداف، نقول أنه يتبع استراتيجية عقلانية لتحقيق أهداف معينة، بدون الانحياز إلى الفردانية المنهجية التي ترى في الإنسان كائن عقلاني بشكل كامل ومع تجاوز للواقعية الشمولية réalisme totalitaire التي ترى في الأفراد متحكم فيهم من طرف أشكال من المنطق الاجتماعي التي تتجاوزهم، فالجمعيات ينظر إليها كفاعل اجتماعي acteur social تنخرط في شبكة من العلاقات الاجتماعية، وأن دورها مكمل لعمل الدولة في تنفيذ السياسات الاجتماعية لمحاربة الإقصاء والتهميش والفقر وتجسيد المشاركة الفعالة لجميع فئات المجتمع وبلورة البرنامج والمشاريع، وأنها تعتبر قوة اقتراحية مهمة في أي عمل يتوخى معالجة المسألة الاجتماعية، وهي بمثابة الوسيط بين الدولة وأجهزتها الإدارية وبين السكان، وتلعب كذلك دورا في تأطير المواطنين وتأهيل النخب المحلية، فهي فئة أو طبقة تقوم بدور الوسيط في عملية التكوين والتفكير وتنوب عن الباقين.

مجالات ممارسة المواطنة من خلال عمل الجمعيات:

هناك ثلاثة مجالات تمارس ضمنها المواطنة في إطار العمل الجمعوي:

. توفير الخدمات: وهي المهام التقليدية التي دأبت على القيام بها جمعيات المجتمع المدني.

. المساهمة في العملية التنموية من خلال تقوية وتمكين المجتمعات المحلية، وفي هذا المجال تعمل على تقوية القدرات وتنمية المهارات والتدريب بمختلف المجالات التنموية كالتخطيط الاستراتيجي وصياغة البرامج التنموية وتنفيذها وتوسيع المشاركة الشعبية فيها.

. المساهمة في رسم السياسات والخطوط العامة على المستويين الوطني والمحلي من خلال اقتراح البدائل والتفاوض عليها أو التأثير في السياسات العامة لإدراج هذه البدائل فيها، ولتحقيق أهدافه.

يقوم هذا النوع من جمعيات المجتمع المدني بتنفيذ الاستراتيجيات التالية:

. الرصد والمراقبة، بحيث حق الاطلاع والحصول على المعلومات هو كذلك حق من حقوق المواطن.

. المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية والتصدي للانتهاكات التي تطال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأسر والأفراد.

. الضغط وكسب التأييد من أجل الاعتراف بحقوق المواطنين وتأمينها.

. تأسيس مراكز البحوث والدراسات وتقديم الاستشارات والرؤى وإجراء المسوحات الميدانية وتحليلها.

وقد توجهت الحركة الجمعوية إلى العمل التنموي وذلك للنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان إلى جانب الدولة وكان انخراطها في التنمية ليس فقط على مستوى تقديم الخدمات الاجتماعية وتلبية الحاجيات، وإنما أيضا على المساهمة في التشغيل وإشاعة سلوكيات وقيم جديدة، وقد تعددت مجالات تدخلها من تقديم القروض الصغرى ومحاربة الأمية وتشجيع التمدرس ومساعدة الطفولة في وضعية صعبة والمحافظة على البيئة وتوفير التجهيزات الأساسية والعمل على تنمية نشاط النساء الاقتصادي.

وعموما فدور جمعيات المجتمع المدني يكمل أدوار القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمواطن، في عملية تحقيق التنمية للساكنة، وإدامة تلك التنمية وضمان استمرارية منطلقاتها وأهدافها للرفع من مستوى الأفراد، وذلك بالحرص على إيجاد حلول موضوعية لمعضلات تنموية مثل الفقر، وذلك عبر دعم الخدمات الحاجيات الأساسية المختلفة التي يحتاجها المجتمع وترتبط بها أسس تطوره.

ومن هذه الأسس الثلاثة يمكننا استخراج ثلاثة مبادئ تؤطر ممارسة المواطنة ضمن النشاط الجمعوي وهي:

. مبدأ الاختيار مبدأ التطوع، مبدأ المشاركة.

أ.مبدأ الاختيار: لا وجود لعمل جمعوي دون وجود حرية في الاختيار، وهي فعل ذاتي يمارسه الفرد من أول لحظة يلج فضاء الجمعية سواء أتاها عن محض إرادته أو بإيعاز من الأولياء أو الأصدقاء أو من الدعاية ووسائل الاتصال أو من باب الفضول.

ففي كل الحالات يكون حرا في أن يستمر إن هو وجد ما يرغب فيه أو ما يلبي له حاجاته، وإما ينسحب أو ينقطع عن التردد على الجمعية وعلى أنشطتها ومسألة الحرية في الاختيار لا تتعلق فقط بلحظة الانضمام إلى الجمعية، بل هي سارية المفعول في كل أنواع وأشكال الممارسة الجمعوية، لأنها تتطور في حالتها الفردية عند الانضمام لتصير مبدئ عاما يهم علاقة الفرد/ العضو مع باقي الأفراد/ الأعضاء المكونين للجمعية، ومع باقي منتوجها السلوكي العلائقي الداخلي والخارجي ومع منتوجها الأدبي والتنشيطي، وهو أمر ذو أهمية في ارتباط العضو بجمعيته.

إذن إن الحرية هنا ليست شعارا جافا بل هي ممارسة وتربية وسلوك وحتى في مجالات اختلاف الرؤى ما بين الأعضاء حول قضية من القضايا فإن هذا المبدأ يحفظ لكل حقه في الاختلاف وفي الاعتراض وبما أن العمل هو جماعي فإن تعريف الاختلافات والتناقضات ليس بحجبها أو كتمانها بل بوضعها في إطارها الحقيقي والتعامل معها على أساس أنها ظاهرة صحية لأي عمل جماعي فلكل جماعة طريقتها الخاصة في تدبير اختلافاتها وتناقضاتها تبعا لطبيعة قوانينها الأساسية والداخلية والتي يكون حولها اتفاق جماعي بعد أن يطلع عليها كل وافد على الجمعية.

ب. مبدأ التطوع: إنه المبدأ الذي يميز العمل الجمعوي عن باقي الأصناف التربوية الأخرى انطلاقا من مبدأ الحرية في الاختيار تأتي عملية التطوع الموسوم بها العمل الجمعوي بشكل يجعل الفرد/ العضو ينخرط في الممارسة الجمعوية بكل تلقائية، والتطوع سلوك ينبع من ذات الفرد ومن ثقافته وحضارته ويترجم في الممارسة الجمعوية من خلال أنشطتها العادية أو الإشاعية والخدماتية وكذلك من خلال طبيعة تسيير وتدبير شؤونها، فالكل متطوع داخل الجمعية، فالمقابل المنتظر هو أن يرى كل متطوع جمعيته تحقق أهدافها ومشاريعها ويكون لها وجود متميز داخل المجتمع. الشيء الذي يقوي حس وحب الانتماء إليها.

وسلوك التطوع لا يقتصر عند الفرد/ العضو فقط على ممارسته الجمعوية بل يشمل كل سلوكاته المجتمعية كبيرها وصغيرها وأينما وجد، لأنه سلوك مدني متميز يجعل الإنسان أكثر اندماجا وأكثر مبادرة من غيره لأنه يضع الصالح العام دائما نصب عينيه.

ج. مبدأ المشاركة: فإذا كان مبدأ التطوع يتم بطريقة عضوية وتلقائية فإن مبدأ المشاركة ينطلق من ضرورة وجود وعي بما سينهض به الفرد العضو من مهام ومسؤوليات محددة ومدققة في الزمان والمكان، وفي أهدافها وفي وسائل إنجازها، وهي ليست مشاركة كمية جماهيرية عريضة بل هي مشاركة كيفية ونوعية تفترض وجود التزام بنوعية العمل المطلوب.

ولرفع كل لبس فالالتزام هنا لا يعني أي تضارب مع مبدأ الحرية الذي انطلقنا منه بل هو مؤطر لكل ممارسة جمعوية تكوينية لأنه مبني على وجود وعي مسبق بطبيعة المهام المطلوب إنجازها، وهذا الوعي نابع من طبيعة ثقافة الجمعية ومن طبيعة فلسفة تعاملها الداخلي والخارجي، فليست هي أوامر فوقية تنزل للقاعدة للقيام بها وإنجازها دون حوار أو مناقشة.

ففعل المشاركة يأخذ أبعادا كثيرة ومتنوعة يتعدى الفعل الآتي لممارسة الأنشطة لأنه يتصل بتحريك ذات الفرد/ العضو وإخراجها من فردانيتها ومن سلبيتها إلى مساهمتها في الفعل الجماعي انطلاقا من الممارسة الجمعوية العادية أو الاستثنائية والخدماتية إلى المشاركة الفعلية في الحركية المجتمعية المساهمة في الفعل المدني العام وخاصة بالنسبة للشباب حيث يتمرسون على المشاركة المدنية التي تجعلهم أكثر إيجابية وتضعهم على سكة تحمل المسؤولية وعلى إثبات نضجهم الاجتماعي.

كما أن التزام الفرد/ العضو حينما يقبل على المشاركة في أي فعل أو نشاط. يعني أنه أصبح منتجا وليس مستهلكا لما يقدم له، فحينما يناقش ويبدي رأيه. ويسجل ملاحظاته وتحفظاته أو يعلن اعتراضه يكون يمارس استقلاليته في الرأي وحينما يلتزم بعد ذلك بالقيام بما يطلب منه أو بما هو مسؤول عنه فإنما يظهر على نضجه وإيجابيات على أن هذه التربية الجمعوية بأسسها وبمبادئها إنما هي تربية على الديمقراطية تربية على التعامل مع الآخر وقبوله وتربية على النقد وعلى الحوار وعلى الاعتراف بالخطأ وبتقديم النقد الذاتي وعلى الإيمان بجدية وأهمية العمل الجماعي والتعاون والتنسيق مع الأطراف الأخرى المساهمة في الفعل الاجتماعي باختلاف مشاريعها وتخصصاتها.

في الأخير يمكن القول أن الهدف من العمل الجمعوي عند رواده وممارسيه مرتبطة بنشر القيم الأخلاقية وتكوين الشباب وتأهيله للمساهمة في تنمية الوطن وجعله عنصرا فاعلا في مجتمعه متشبعا بروح الوطنية، واعيا بدوره مدركا لمسؤولياته حتى يكون مواطنا صالحا لنفسه ولوطنه.

بعد أن أصبح المواطن يشكل محور عملية المواطنة وما يستحضره ذلك من حتمية قدرته على المشاركة بفعالية واستمرارية، ولعل هذا الدور أصبح لصيقا أكثر بجمعيات المجتمع المدني في السنوات الأخيرة، على اعتبار أنها تحمل في داخلها مجموعة من القيم يمثلها جميع أعضائها وعلى الفئات التي تستهدفها في المجتمع ككل، من مثل قيم الشراكة، التضامن، احترام الرأي الأخر، خدمة الصالح العام، التسامح وكذا التداول وغيره، هذه القيم التي تشكل في مجموعها قاعدة صلبة لأية عملية انتقال قيمي على مستوى المجتمعات، والتي يعتبر المجتمع الجزائري أحدهما، تعمل الجمعيات على سرعة تحذيرها على مستوى الوعي الفردي بما يكفل انتقالا صحيا وحقيقيا ينتج في الأخير مجتمعا متقدما ويحقق الرفاه الاجتماعي فيما بعد.

لقد أصبح العمل التطوعي ركيزة أساسية في بناء المجتمع ونشر ثقافة السلام والتماسك المجتمعي بين المواطنين.

فتطوع المواطنين ومشاركتهم في عمليات التنمية يؤدي إلى زيادة درجة دعمهم ومساندتهم لتلك العمليات والاهتمام بها ومؤازرتها كما يساعد في زيادة إدراك المواطنين لحجم المشكلات والاحتياجات والإمكانيات المتاحة مما يؤدي إلى ظهور أفكار جديدة لاستثمار الموارد لتلبية الاحتياجات والمساعدة في تغير بعض الاتجاهات والقيم والتقاليد السائدة التي قد تشكل عقبة في سبيل التنمية.

"إن العمل التطوعي إنساني بحت قائم على الرغبة الفردية أو الجماعية لمدّيد العون لفئة معينة ويمارس المتطوعون هذا النشاط لاكتساب شعور الانتماء للمجتمع وتحمل بعض المسؤوليات التي تساهم في تلبية الاحتياجات العامة للمجتمع أو معالجة قضية من القضايا التي يعاني منها".

وللعمل التطوعي أهمية كلما تقدمت المجتمعات وتعقدت العلاقات الاجتماعية داخلها فكانت متطلبات الحياة المعاصرة أن تحول العمل التطوعي من مجرد أعمال فردية تقليدية إلى أعمال جماعية منظمة في شكل جمعيات ومؤسسات حديثة وفي مجالات متعددة تتناسب واحتياجات خدمة المجتمع وتنميته، وتكمن أهمية العمل التطوعي في كونه يسد ثلاث وظائف رئيسية في المجتمع وهي:

أ/ أعمال العمل الحكومي عن طريق رفع الخدمة وتوسيعها.

ب/ توفير خدمات جديدة ربما تصعب على الدوائر الحكومية تقديمها، وذلك لأن المؤسسات التطوعية تتسم بالسهولة واليسر في خدماتها.

ج/ تأدية خدمة لا تقوم بها الدولة.

فالتطوع بمثابة قوة محركة بشقيها البشرية والمادية، تنبع من داخل المجتمع وتدفعه إلى الاعتماد على جهود أعضائه وعلى الموارد الذاتية لإشباع حاجات مواطنيه ومحاولة تحقيق التقدم والتنمية فيه.

فمن خلال الأهمية تتضح الأهداف أن تزايد الاهتمام الدولي بالعمل التطوعي وزيادة عدد المتطوعين غالباً ما يمثل مؤشر على الجانب الايجابي وما ينعكس على الفرد والمجتمع، ومن هذه الأهداف:

1. تقليل وتخفيف المشكلات التي تواجه المجتمع وتعزيز قيم المواطنة.
2. التطوع يكتمل به العجز عن المهنين.
3. تنمية روح المشاركة في المجتمع.
4. الاسراع في التنمية وأهداف خاصة للعمل التطوعي:

. إشباع المتطوع لإحساسه بالنجاح بالقيام بعمل يقدره الآخرون.

. الحصول على مكانة أفضل في المجتمع.

. الحاجة إلى الانتماء وتكوين علاقات اجتماعية†. وللعمل التطوعي أشكال وينقسم إلى:

*التطوع الفردي: هو كل عمل أو سلوك تطوعي يمارسه الفرد من تلقاء نفسه وبرغبة ذاتية دون الدخول في إطار كيان مؤسساتي منظم مع الآخرين.

*التطوع المؤسسيتي: هو أكثر تقدماً وتطوراً وتنظيماً من العمل التطوعي الفردي، حيث يسهم الأفراد مع بعضهم في عمل كيانات تطوعية مؤسسية أكثر تنظيماً. وأوسع تأثيراً في مجالات المجتمع التنموية عبر منظمات المجتمع المدني.

. وللعمل التطوعي مجالات عدة نحاول سردها:

أولاً: المجال الاجتماعي (التوعية والخدمة): وتلعب دور في المساهمة في حل بعض مشكلات المجتمع المدني، وتقديم المساعدة للمحتاجين.

ثانياً: المجال العلمي: ويعني بالمشاركة في نشر العلم ومحو الأمية وإعادة ادماج المسيرين للتعليم.

ثالثاً: المجال البيئي: ويتم من خلال المشاركة في حملات التوعية والحفاظ على البيئة.

رابعاً: المجال الديني: وهو المشاركة في مجال الدعوة وتنمية وتصحيح الوعي الديني لأفراد المجتمع.

خامساً: المجال السياسي: ويتم وفق المشاركة في تنمية الوعي السياسي لأفراد المجتمع والدفاع عن حقوق الإنسان.

أن أهمية العمل التطوعي المنبثق من مجالاته الحيوية للمجتمع ساهم في تعزيز قيم المواطنة التي هي قيم ثابتة تتمثل كما ذكرنا في قبول الاختلاف والمشاركة في التنمية المجتمعية والانتماء إلى كيان الوطن الواحد والاعتزاز به وتحمل المسؤولية المجتمعية أن المواطنة بقيمها الثابتة كان للعمل التطوعي من خلال المؤسسات التي عن عنيت بالاهتمام بترقية وتنمية قيم المواطنة من أسرة ومدرسة ودور العبادة ووسائل الاعلام وصولا إلى هيئات وجمعيات المجتمع المدني. حيث أعلنت الأمم المتحدة يوم 05 ديسمبر من كل عام يوما عالمياً للتطوع وذلك تكريماً لمجهودات التطوعية في كل أنحاء العالم، ودعمها في التغلب على مشاكل الفقر والجوع والأمراض والأمية والمحافظة على البيئة وتحجيم المشكلات الاجتماعية.

إن من الأمثلة المجتمعية للعمل التطوعي برنامج المشاركة في محو الأمية حيث تمت من خلاله تحقيق أهداف عالية الايجابية والارتقاء المجتمعي في المجال التعليمي كذلك البيئة والصحة، واطباء بلا حدود التكفل بفئات المجتمعية المهمشة أو المحرومة مثل ما تقوم به جمعية أيتام الولائية في مدينة وادي سوف بالجزائر لرعاية الأيتام، كذلك الجمعيات الدينية للزوايا لترقية الوعي الصوفي والحفاظ على الموروث الديني والثقافي (الزاوية القادرية، الزاوية التجانية ...الخ).

إن العمل التطوعي ساهم بشكل هام في تعزيز وتنمية قيم المواطنة فكان الاهتمام على مستوى الفرد أو بالنسبة للمجتمع ذو انعكاس على هذه القيم وتعزيزها.

إن اكتساب الفرد لخبرات جديدة خلال عمله التطوعي دعم عمليات التنمية بالمجتمع وغرس قيمة المشاركة في المواطنة. أن تنمية روح الولاء والانتماء وزيادة الشعور بالمسؤولية الاجتماعية انعكس على المجتمع من خلال تغيير الاتجاهات والقيم السلبية التي تعرقل عملية التنمية ومن ثمة تنمية قيمة الانتماء الفاعل للوطن.

لقد كان للعمل التطوعي تنمية القدرات والمهارات الشخصية وزيادة الشعور بتقدير الذات والثقة على مستوى الفرد وليعزز من خلاله قيم المواطنة من خلال سد العجز والثغرات الموجودة في احتياجات المجتمع المختلفة للتوجه نحو الوطن الأفضل.

لقد كان لإتاحة الفرصة للعمل الجماعي والعمل في فريق للمساعدة على توفير الجهود الحكومية ومن ثمة كانت قيم الحفاظ على التكافل الاجتماعي والانتماء الداخلي لدولة الرقاب من خلال العمل التطوعي ثم توفير الفرص للمشاركة في حل مشكلات المجتمع وخدمته على مستوى الأفراد ليكون القيم زيادة التماسك المجتمعي بين أفراد المجتمع والعضوية الاجتماعية الفاعلة في الارتقاء والطموح بالمجتمع إلى الأفضل. من خلال كل ما سبق فإن العمل التطوعي ساهم في أن قيمة المساواة والعدل بين المواطنين أمام القانون والواجبات والحقوق، لقد ساهم في أن تتحد من الفتن والصراعات الطائفية والعرقية، أن العمل التطوعي عمل على تدعيم وتنمية انتماء المواطن لوطنه وتدفعه إلى تطوير مجتمعه. وادى إلى أن ترقي الدولة إلى الديمقراطية والشفافية وإلى الشراكة وضمان الحقوق والواجبات، أن من أهم تعزيز قيم المواطنة كان للعمل التطوعي أن ينظم العلاقات بين الدولة والمواطن على أساس الثقة المتبادلة بما يحقق الشراكة في تنمية المجتمع.

لقد ساهم العمل التطوعي كما ذكرنا في ترشيح قيم المواطنة والتي هي سلوكً حضاري يحدد علاقة المواطن بالدولة ويقيم توازناً بين المصلحة الخاصة والعامة فهي ذات أبعاد ومستويات ترتبط ارتباطاً قوياً بمفاهيم الحرية، الحق، العدل، الهوية، المصير المشترك، تتكامل وتترابط في نسق اجتماعي فاعل ومؤثر.

4- المجتمع المدني:

إن إنشاء المجتمع المدني يرجع إلى العالم الحديث، فهو وحده الذي اعترف له بالحق في الوجود، بكل ما يحمله هذا التجديد من معنى، أما إرهاصاته الأولية فتعود إلى بروز النظريات الحقوقية للقرن 17، والمتمثلة أساسا في نظرية التعاقد التي نادى بها طوماس هوبس، جون لوك، جون جاك روسو، مونتيسكيو، ماكس فيبر، باريتو، دوتوكوفيل، لاسويل.

من أهم التعريفات المقدمة لهذا المصطلح التعريف الذي تبنته ندوة المجتمع المدني التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت 1992 الذي جاء فيه: أن المجتمع المدني هو المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المستقلة عن سلطة الدولة وهدفه تحقيق أغراض متعددة كالمشاركة في صنع القرار السياسي على المستوى الوطني عبر الأحزاب السياسية، والدفاع عن مصالح العمل النقابي، والمساهمة في العمل الاجتماعي والتنمية، إلى جانب نشر الوعي الثقافي.

أما هابرماس (Jurgen Habermas, 3944 ,1977)

فقد عرف المجتمع المدني على النحو الآتي: يتكون المجتمع المدني من الجمعيات والمنظمات والحركات التي تحتضن وتكثّف وتردد في ذات الوقت الصدى الذي تجده المشكلات الاجتماعية في ميادين الحياة الخاصة ببسطها في الفضاء العام السياسي. وهكذا يتشكل نسيج الجمعيات الذي يشرع في إطار الفضاءات العامة المنظمة، والتي تستهدف حل المشكلات الطارئة فيما يتعلق بموضوعات المصلحة العامة.

وعرفته بياتريس رانغوني مكيافيللي رئيسة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية بأنه مجموع المنظمات والجمعيات، والهياكل المنظمة التي يناضل المواطنون في إطارها بشكل فعال سعيا وراء أهداف تتعلق بالمصلحة العامة ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي أو مدني. وهو مجتمع قائم على المشاركة ليس سكونيا بل ديناميكي يتطور باستمرار

وقد عرفه محمد عابد الجابري بأنه المجتمع الديمقراطي الذي تتوفر فيه حقوق المواطن والتعددية واستقلال القضاء.

إن المجتمع المدني إذن هو مجموع الأفراد والهيئات غير الرسمية بصفتها عناصر فاعلة في معظم المجالات التربوية، الاقتصادية، العائلية، الصحية، الثقافية والخيرية وغيرها، فهو يتكون من الهيئات التي تسمى في علم الاجتماع بالمؤسسات الثانوية مثل الجمعيات الأهلية والنقابات العمالية والمهنية وشركات الأعمال والغرف التجارية والصناعية وما شابهها من المؤسسات التطوعية، فيما يستبعد من المفهوم المؤسسات الاجتماعية الأولية كالأسرة والقبيلة والعشيرة والطائفة الإثنية أو المذهبية أو الدينية، مثلما يستبعد منه المؤسسات السياسية والحكومية، فيبقى نطاق المجتمع المدني محصورا في إطار المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي.

–أركان المجتمع المدني:

من خلال التعاريف المقدمة سابقا نستنتج مجموعة من المعايير والأركان الأساسية التي تتسم بها منظمات المجتمع المدني وهي:

أ. الركن التطوعي: القائم على الحد الأدنى من التطوع وأساسه الإرادة الحرة للأفراد في الانضمام لمنظمات المجتمع المدني، وهو معيار تتميز به منظمات المجتمع المدني عن مؤسسات التقليدية الأهلية التي لا اختيار للفرد للانضمام إليها والانسحاب منها (محمد ناجي عبد الرب عطية، 2006:59).

ب. الركن التنظيمي: منظمات المجتمع المدني التي يشكلها الأفراد فيما بينهم لنظام معين يتم الاتفاق حوله: كالجمعيات، النقابات، المنظمات...إلخ، هي بنى ومؤسسات منظمة فهي هيكل تنظيمي ذا شخصية معنوية تخضع للقانون وتعمل وفقه.

ج. الركن القيمي: حيث تلتزم منظمات المجتمع المدني بمجموعة من القيم والمعايير في إدارة العلاقات فيما بينها وبينها وبين الدولة أو بينها وبين السوق، وكذلك المجتمع كقيم التعاون التسامح واختلاف الرأي. (عمر مرزوقي ، 2015:34)

د.عدم السعي إلى ربح: يعني الركن غير الربحي أن المنظمات للمجتمع المدني لم تنشأ أصلا من أجل تحقيق الربح سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

ه. عدم الانخراط في العمل السياسي (الحزبي): يحضر على منظمات المجتمع المدني العمل السياسي الحزبي ويقصد بذلك أن منظمات المجتمع المدني لا تشارك في دعم المرشحين للمناصب الانتخابية أو في دعم الأحزاب السياسية(Lesterm solamon 1998:216)

5–الجمعية: هي مؤسسة اجتماعية وإطار قانوني لتكافل الطاقات والجهود من أجل تحقيق أهداف محددة حسب طبيعة الجمعية. والعمل الجمعي شكل من أشكال العمل العام الموجه لفئات الجماهير الواسعة وذلك حسب الهدف والمجال الذي حدد لهذا العمل، وهي اتفاق لتحقيق تعاون مستمر بين شخصين أو عدة أشخاص لاستخدام معلوماتهم أو نشاطهم لغاية غير توزيع الأرباح فيما بينهم.

أما من الناحية السوسيولوجية، فالجمعيات، تنظيمات اجتماعية قائمة على التطوع والاختيار الحر، وهي تنظيمات لم يكن يمثل وجودها، قبل الآن ضرورة ملحة بالنسبة للمجتمع. (الأمل ، نشرة تصدر عن جمعية الألفية الثالثة رقم 18 عدد خاص حول ثقافة الجمعيات).

وحسب نوعية مخاطبيها وانطلاقا من مجالها تتحدد طبيعة الجمعية: فقد تكون الجمعية جمعية ثقافية، أو سياسة، أو اجتماعية خيرية، أو اجتماعية مهنية (النقابات)، أو فنية أو مسرحية أو رياضية، وقد تخاطب تبعا لمجالها، فئة محدودة من الناس فتوجه للنخبة أو لفئة معينة، وقد تكون جماهيرية واسعة، وقد تخاطب المثقفين خاصة، كما أنها قد تتوجه نحو الفئة الأمية، وقد ترتبط بفئات عمرية مختلفة: الأطفال، الكهول، الشباب، الشيوخ. وقد تختار فئة عمرية دون أخرى، وانطلاقا مما سبق ذكره، فالعمل الجمعوي هو كل إطار ينضوي تحته مجموعة من العاملين من أجل تحقيق هدف مشترك. هو بالأساس عمل تربوي يهدف إلى المساهمة في بناء الفرد.

لذلك فهو يضم كل الأنشطة الهادفة على غرس المعاني والقيم والمنبثقة من عقيدة العاملين فيه على حساب المستويات الفكرية والتصويرية والوجدانية والسلوكية وهو من هذا المنطلق يشتمل على العمل السياسي (الأحزاب، والنقابات، والمنظمات) والعمل الثقافي (الجمعيات، والنوادي الرياضية...).

فالجمعية هي كيان مستقل عن السلطات العمومية تشكل مؤسسة جوهرية في المجتمع الديمقراطي، لا غنى عنها لتوسيع مساهمة الأفراد في مسألة التنمية.

ويعتبرها كل من Jean-Louis Laville وRenaud Sainsaulieu أنها تتم على تجمع العديد من الأشخاص الذين قرروا الاجتماع من أجل التعاون لحل مشكل ما أو الاستجابة لحاجة، وأما ما يركز عليه هذين الباحثين في سيسيولوجيا الجمعيات في دراستهم للجمعية هو مسألة التعاون الإرادي التطوعي والاشتغال بطريقة حرة، وأن فكرة التعاون تستند إلى ما يطلق عليه الفعل المنظم أو الفعل الجمعي Action collective.

كما أن أهمية الجمعيات اليوم تبرز بشكل جلي في ظل الظروف المرضية أو الباتولوجية التي يعرفها المجتمع نتيجة لبرنامج التقويم الهيكلي، وفي ظل العجز العام الذي بدأت تعرفه العديد من المؤسسات الاجتماعية العمومية في تغطية الحاجيات الأساسية للمواطنين. (محمد جسوس، سؤال العمل الجمعوي، 6: 2002)

- الأصول التاريخية للجمعيات:

مهما كان حاضر الجمعية ومستقبلها، فالمؤكد أن لها تاريخ طويل، وهناك من الباحثين من يعتبر أن الجمعيات تنظيمات قديمة قدم المجتمع البشري، فكل الحضارات القديمة شهدت هذا النوع من التنظيمات.

وإن اختلفت التسميات: تجمعات مهنية، زوايا أو طوائف دينية، جمعيات للمساعدة التعاضدية، وكما توضح أديت ارشمبو التي ركزت في دراستها للجمعيات على بعدها الاقتصادي فإن ظهور الجمعيات أو بتعبيرها الجمعيات تنظيمات لا تستهدف الربح كان سباقا بكثير لظهور القطاع الاقتصادي الربحي، الذي لم يظهر إلا في القرن15.(فوزي بوخريص،23: 2013) .

وظهرت الجمعيات منذ المرحلة القديمة في مصر الفرعونية وفي روما وأثينا وغيرها من المراكز الحضرية القديمة كتنظيمات اجتماعية من أجل التعاون والمساعدة المتبادلة بين أفراد الجماعات المهنية، والدينية.

والإثنية، كما أن القرون الوسطى نفسها لم تخلو من سيادة الروح الجمعوية النشيطة، بفعل تأثير الكنيسة إذ جسدت الحياة المشتركة داخل فضاءات الأديرة، والقائمة على المزاوجة بين العمل الجماعي الديني والدنيوي، غير أن ظهور العمل الجمعوي بالمعنى الدقيق للكلمة، لم يبدأ في فرنسا مثلا إلا في نهاية القرن التاسع عشر، ولم يتحول إلى ظهور رسمي إلا مع مطلع القرن الماضي، فقد شهدت هذه الفترة التاريخية ظهور الحياة الجمعوية في كل مستويات الحياة الاجتماعية (السياسية، الدينية، الثقافية، المهنية...). وإذا كان الاعتراف بالجمعيات لم يتم إلا بعد الثورة الفرنسية، وبالضبط سنة 1901، فإن الترخيص للنقابات بدأ منذ سنة 1884 بفعل نشاط جمعيات العمال.

6-الخلاصة:

إنّ النتيجة الّتي توصلت إليها الدراسة الحالية، والّتي استهدفت المواطنة والعمل الجمعوي ،يتضح أن الحياة الجمعوية لها تاريخ ممتد في الزمان إلا أن هذا التاريخ كان حافلا بالمنع والتضييق والصراع، كما أكدت ذلك أديت اشمبو، فالحقل الجمعوي كان مطبوعا بالصراع الطويل والمرير للدولة مع كل أنماط التنظيمات المتمخضة عن المجتمع المدني حيث كان لزاما انتظار القرن التاسع عشر، بل والقرن العشرين من أجل الاعتراف الرسمي والقانوني بحرية الجمعية، ليبقى العمل الجمعوي يحمل في داخله مجموعه من القيم يمثلها جميع اعضائه والفئات التي تستهدفها في المجتمع ككل مثل قيام الشراكة، التضامن ،احترام الراي الاخر، خدمه الصالح العام ،التسامح وكذا التداول وغيره هذه القيم التي تشكل في مجموعها القاعدة الصلبة لأي عمليه انتقال قيمي على مستوى المجتمعات والتي يعتبر المجتمع الجزائري احدهما تعمل جمعيات على سرعه تجذيرها على مستوى الوعي بما يكفي انتقال صحيا وحقيقيا ينتج في الاخير مجتمع متقدم ويحقق الرفاه الاجتماعي في ما بعد.

الاحالات والمراجع:

- عبد الحسين، شعبان (2008). *المواطنة العضوية*، الحق والمشاركة والهوية مجلة الغدير/ لعدد 43 صيف 2008.
- الحسين، بن طلال (2008). *ندوة منتدى الفكر العربي حول المواطنة* الرباط 21- 22 أبريل 2008.
- عدنان، السيد حسين(2008). تطور مفهوم المواطنة، *مجلة الغدير*/ العدد 43 صيف 2008.
- الكواري، علي(2001). المواطنة والديمقراطية، في الوطن العربي ، *مجلة المستقبل العربي*، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2001،ص: 147.
- الدجاني، أحمد صدقي (1999). *مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية الإسلامية*، مركز يافا للدراسات والأبحاث، القاهرة ، 1999، ص147.
- الموسوعة العربية العالمية (1996). مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، 1996، ص 311.
- غيث، محمد (1995). *قاموس علم الاجتماع*، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 56.
- الكواري، علي خليفة (2004). *الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي*، (30)، ط3، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص77.

- الغمري، عاطف (2007). *المواطنة.والهوية الوطنية*، جريدة الأهرام المصرية، العدد 43920، السنة 131،7.
- السيد، يسين (2005). الإصلاح العربي بين الوقع السلطوي والسراب الديمقراطي، ط1، دار ميرت، القاهرة، 2005، ص68.
- رضوان أبو الفتوح (1960). *التربية الوطنية (طبيعتها، فلسفتها، أهدافها، برامجها)*، المؤتمر الثقافي الرابع، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1960، ص127
- العمل التطوعي وقيم المواطن في لدب الشباب السعودي، د، امنة بنت أحمد الزير، مشاكل بنت فهد المقبل.
- العمل التطوعي ودوره في تنمية المجتمع، د، فاطمة محمد وفيدة.
- محمد ناجي عبد الرب عطية (2006). *البناء المؤسسي في المنظمات الخيرية*، الإسكندرية، دار الإيمان، 2006، ص 59.
- عمر مرزوقي (2015). المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر، إشكالية الدور، *مجلة المستقبل العربي* العدد 432، فيفري 2015، ص 34- 35.
- الأمل ، نشرة تصدر عن جمعية الألفية الثالثة رقم 18 عدد خاص حول تقافة الجمعيات
- محمد جسوس، سؤال العمل الجمعوي، جريدة الإشتراكي العدد 6916، الخميس 18 يوليوز 2002، ص 6.
- فوزي بوخريص، مدخل إلى السوسيولوجيا الجمعيات، إفريقيا الشرق 2013، ص23.

- Jurgen Habermas ,Droit et démocratie, Entre faits et normes, Paris, Gallimard, 1977,p3944 fapiété
- La societe civile en amerique latine, et au caraibes, rapport prepare par l'instuto de relationnes europeo-p25. Latinoamericans (IRELA) à l'intention du comite économique et sociale eurpeen (ces) introduction،
- Lesterm solamon and helmutk Anheier social origins of civil Society explaining the nonprofit sector cross Nationally Voluntats Internati onal goumal of voluntary and nonprofit Organizat volume9 Lssue 3/1998. P 216